الشيعة والتفسير

بحث في علوم القرآن

إعداد/ أحمد محمد عيسى
قسم الدعوة وأصول الدين
كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية
شاه علم - ماليزيا
tamimi@mediu.edu.my

خلاصة—هذا البحث يبحث في الشيعة والتفسير.
الكلمات المفتاحية: الشيعة، التفسير.

المقدمة

عندما تحدثنا عن التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي الصحيح، الذي يرجع فيه إلى الكتاب والسنة وإلى لغة العرب، لا بد بعد ذلك أن نتعرض أيضًا للفرق المنحرفة التي دخلت بأهوائها ومعتقداتها الباطلة وتكلمت في كتاب الله تبارك وتعالى.

موضوع المقالة

عندما تحدثنا عن التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي الصحيح، الذي يرجع فيه إلى الكتاب والسنة وإلى لغة العرب، لا بد بعد ذلك أن نتعرض أيضًا للفرق المنحرفة التي دخلت بأهوائها ومعتقداتها الباطلة وتكلمت في كتاب الله تبارك وتعالى.
ومن أضل الفرق التي تحدثتْ وتكلمت في كتاب الله الكريم: فرقة الشيعة الإمامية الإثنا عشرية هؤلاء الرافضة.
وطالب العلم لا شك أنه سيدرس في مادة الفِرَق عنهم الكثير، ولذلك لن أتعرض هنا لهم بالتعريف، ولا بذكر أقوالهم في مسائل الاعتقاد، وإنما سأختصر كلامي فقط على التفسير عند الشيعة.
أ- منهج الشيعة في تفسير القرآن الكريم.
للشيعة منهج مستقل في التفسير ساروا عليه، لا يشاركهم أحد في جميع جوانبه، وتتعدد نواحي الخلاف بين منهجهم ومنهج أهل السنة والجماعة.
وقد سبق أن أشرت بأن أصح طرق التفسير عند أهل السنة والجماعة: تفسير القرآن بالقرآن، ثم بأقوال الرسول عليه الصلاة والسلام.
وقد وافق الشيعة -في الظاهر- أهل السنة في ذلك، ولكنهم اختلفوا بعد هذا؛ فأهل السنة يأخذون بعد هذا بأقوال الصحابة، أما الشيعة الإمامية الاثنا عشرية؛ فهي ترى أن الصحابة والتابعين كبقية المسلمين، لا حجة في أقوالهم، إلا ما ثبت أنه حديث نبوي، أما الطريق عندهم بعد أقوال الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- فهي أقوال أئمتهم.
قالوا: وقد ثبت بطرق متواترة في حديث الثقلين، أن أقوال العترة الطاهرة من أهل بيته -عليه السلام- هي تالية لأقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فهي حجة أيضًا.
بل تجاوزوا ذلك عندما رفضوا ما رواه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وردوا رواياتهم كلها، إلا ما صح من طرق أهل البيت.
وفي ذلك يقول محمد الحسين آل كاشف عن فرقته الإمامية، ومذهبهم في قبول الروايات: "إنهم لا يقبلون من السنة -أعني: الأحاديث النبوية- إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت، أما القياس فهم لا يعملون بالقياس، وقد تواتر عن أئمتهم أن الشريعة إذا قيست مُحِقَ الدين، وأما الإجماع عندهم؛ فليس حجة بنفسه، إلا إذا كان الإمام المعصوم من المجمعين، أو كان الإجماع يعتمد على دليل معتبر، أو كاشفًا عن رأي إمامهم في المسألة، أما العقل ودليله فلا يدخل فيه عندهم القياس، ولا المصالح ولا الاستحسان."
إذن فطرق التفسير التي سلكوها هي: تفسير القرآن بالقرآن والسنة، ويعنون بها ما ورد عن طرق أهل البيت، كما سبق أن أشرت، ولذلك كانت لهم آراء فقهية انفردوا بها، بناء على هذه الأصول.
وجاء تفسيرهم لكثير من آيات الأحكام في القرآن الكريم، متأثرًا بهذه النظرة؛ كإباحة نكاح المتعة، ومنع المسح على الخفين، وذكروا أن الواجب هو مسح الرجلين في الوضوء دون غسلهما، ونحو ذلك.
وللقرآن عندهم ظهر وبطن، ويقصدون بهذا أن للقرآن مراتب من المعاني المرادة، بحسب مراتب أهله ومقاماتهم، وأن الظهر والبطن أمران نسبيان، فكل ظهر بطن بالنسبة إلى ظهره، وبالعكس.
ويستدل الطباطبائي لهذا بما ورد في "تفسير العياشي" عن جابر، قال: "سألت أبا جعفر -عليه السلام- عن شيء من تفسير القرآن فأجابني، ثم سألته ثانية فأجابني بجواب آخر؛ فقلت: جعلت فداك! كنت أجبت في المسألة بجواب غير هذا، ثم أتيت بجواب جديد؟ فقال: يا جابر، إن للقرآن بطنًا، وللبطن بطن وظهر، وللظهر ظهر يا جابر، وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن.
ألا إن الآية تكون أولها في شيء، وأوسطها في شيء، وآخرها في شيء، وهو كلام متصل ينصرف على وجوه."
وقال: وقد روي عن علي عليه السلام: "أن القرآن حمال ذو وجوه"؛ أما الراسخون الذين يعلمون تأويله؛ فالمراد بهم عندهم آل محمد، ويروون عن الصادق -عليه السلام- أنه قال: "نحن الراسخون في العلم، ونحن نعلم تأويله."
ولهم أسلوب في القرآن الكريم، يعرف بأسلوب الجري، وأسلوب الجري في القرآن عندهم معناه: أن تطبق الآيات القرآنية على أئمتهم أو على أعدائهم.
قال الطباطبائي في تفسيره: "واعلم أن الجري -وكثيرًا ما نستعمله في هذا الكتاب-: اصطلاح مأخوذ من قول أئمة أهل البيت عليهم السلام."
وقال أيضًا: "الروايات في تطبيق الآية القرآنية عليهم -عليهم السلام- أو على أعدائهم -أعني: روايات الجري- كثيرة في الأبواب المختلفة، وربما تبلغ المئين."
وفي الحقيقة هم يستخدمون التفسير بالعقل، وقد سبق أن ذكرت بأن من طرق تفسير القرآن الكريم التفسير بالرأي، ولكن الروافض الإمامية الاثنا عشرية يتدخلون بعقولهم المجردة في القرآن الكريم، وتفاسيرهم في ذلك متأثرة تأثرًا بَيِّنًا بنظرة المعتزلة، ويرجع هذا التأثر إلى أن عددًا كبيرًا من سلف الشيعة تتلمذ لبعض مشايخ المعتزلة، و هذا واضح بيِّنٌ في تفسير الحسن العسكري، وتفسير الشريف المرتضى، وأبو علي الطبرسي.
ب- قول الشيعة بتحريف القرآن.
لا يكاد يذكر القول بتحريف القرآن إلا ويذكر في ذلك مذهب الشيعة، ولا يمكن لنا أو لا نكاد أن نقلِّب كتابًا من عقائد الشيعة، إلا ونجده قد أفرد القول بتحريف القرآن بمقال.
وهم فيما يكتبون سلكوا أحد طريقين: إما أن يثبتوا بأدلتهم تحريف القرآن الكريم، وإما أن ينكروا القول بالتحريف، وينكروا نسبته إلى الشيعة.
ولنتحدث عمن سلك الطريق الأول، أعني: الذين قالوا بتحريف القرآن الكريم، وأكتفي بهذا القول عن الثاني؛ لأن هذا معروف عندهم، ألا وهو: القول بتحريف القرآن الكريم.
ذكر إمامهم الخوئي في "البيان في تفسير القرآن" أن التحريف يراد منه عدة معانٍ:
الأول: نقل الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره، ومنه قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} [النساء: ٤٦] ثم ذكر أن كل من فسر القرآن بغير حقيقته، وحمله على غير معناه؛ فقد حرفه.
المعنى الثاني: النقص أو الزيادة في الحروف، أو في الحركات، مع حفظ القرآن وعدم ضياعه، وإن لم يكن متميزًا في الخارج عن غيره.
أما المعنى الثالث في المراد بالتحريف عندهم: النقص أو الزيادة بكلمة، أو كلمتين، أو في كلمات كثيرة، مع التحفظ على نفس القرآن المنزل.
الرابع: التحريف بالزيادة والنقيصة في الآية والسورة، مع التحفظ على القرآن المنزل، والتسالم على قراءة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- إياها.
ثم زعم الخوئي أن هذه الأنواع الأربعة من التحريف واقعة في القرآن قطعًا.
النوع الخامس: قال: التحريف بالزيادة؛ بمعنى أن بعض المصاحف التي بأيدينا ليس من الكلام المنزل.
قال: والتحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو مما علم بطلانه بالضرورة، والحق أن كل من قرأت له، ممن تعرض لهذا النوع ذكر الإجماع على عدم القول بتحريف القرآن بالزيادة فيه، إلا أن بعض العلماء ذكر أنه اطلع على نص عند الشيعة يقول بهذا

النوع، أعني: وجود الزيادة في القرآن الكريم، وهو ما رواه ميسرة عن أبي جعفر -عليه السلام- قال: "لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقنا على ذي حجى."
أما النوع السادس: فهو التحريف بالنقيصة، بمعنى: أن المصحف الذي بين أيدينا اليوم لا يشتمل على جميع القرآن الذي نزل من السماء، فقد ضاع بعضه من الناس.
ثم قال الخوئي بعد ذلك: والتحريف بهذا المعنى هو الذي وقع فيه الخلاف؛ فأثبته قوم ونفاه آخرون.
والقول بتحريف القرآن الكريم عند الشيعة مما اتفقوا عليه من القرن الرابع إلى القرن السادس، ولم ينكر أحد منهم القول بتحريف القرآن إلا أربعة: ابن بابويه القمي، الملقب عندهم بالصدوق، والمرتضى، والطوسي، والطبرسي.
واعترف بهذا الاستثناء شيخ الشيعة النوري الطبرسي؛ حيث قال: "إنه لم يعرف الخلاف صريحًا إلا من هؤلاء الأربعة". واعترف به أيضًا نعمة الله الجزائري، بقوله: إن الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن، ثم قال: نعم، قد خالف فيها المرتضى والصدوق، والشيخ الطبرسي، وحكموا بأن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن المنزل لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل.
وما لنا ولعلمائهم السابقين، والقول بتحريف القرآن يتشدق به طائفة من علمائهم المعاصرين؛ فهذا شيخهم محمد بن حيدر الخراساني، يعقد فصلًا في مقدمة تفسيره، قال فيه: الفصل الثالث عشر في وقوع الزيادة والنقيصة، والتقديم والتأخير، والتحريف والتغيير في القرآن الذي بين أظهرنا.
ثم قال: اعلم أنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمة الأطهار -عليهم السلام- بوقوع الزيادة والنقيصة، والتحريف والتغيير فيه، بحيث لا يكاد لا يقع شك في صدور بعضها منهم، وتأويل الجميع بأن الزيادة والنقيصة والتغيير إنما هي في مدركاتهم من القرآن، لا في لفظ القرآن كلفة.
وقال في موضع آخر عند تفسيره لقوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: ٩] قال: ولا ينافي حفظه تعالى للذكر بحسب حقيقته التحريف في صورة تدوينه، فإن التحريف إن وقع وقع في الصورة المماثلة له، كما قال: "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هو مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وما هو من عند الله" هكذا ذكر بهذه العبارة.
ولا يكتفي شيخهم هذا بالادعاء بتحريف القرآن، فيعمد إلى ذكر المواضع التي زعم وقوع التحريف فيها؛ فقد أورد في تفسير قوله تعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ أَلا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ} [النساء: ٣]. قال: وعن أمير المؤمنين -عليه السلام- في جواب مسائل الزنديق الذي سأل عن أشياء: أنه أسقط بين طرفي تلك الآية أكثر من ثلث القرآن.
هذا شيخ من شيوخهم المعاصرين يذهب ويقول بتحريف القرآن الكريم، بل إن بعض علمائهم أفردوه بمؤلفات مستقلة؛ فقد ألف شيخهم حسين بن محمد تقي الدين الطبرسي، المتوفى سنة ألف وثلاثمائة وعشرين من الهجرة النبوية، ألف كتابًا سماه: "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب"، وقد وصف هذا الطبرسي كتابه بقوله: "كتاب لطيف وسفر شريف، عملته في إثبات تحريف القرآن، وفضائح أهل الجور والعدوان، وسميته: "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب."
هكذا يقول ويصرح بأن القرآن محرف.
وفي الهند ألف مرزا سلطان أحمد الدهلوي، كتابًا سماه: "تصحيف كاتبين ونقص آيات كتاب مبين"، وألف محمد مجتهد اللكنوي كتابه: "ضربة حيدرية."
ولست هنا بصدد جمع أقوال أصحاب هذا الرأي وأدلتهم؛ فهذا شأن آخر؛ وإنما أردت هنا إثبات أن هذا القول هو راسخ عند الشيعة، حتى أفردوه في مؤلفات خاصة، فالشيعة يقولون بتحريف القرآن الكريم الذي هو بين أيدي المسلمين اليوم، ولا شك أنهم بما فيهم من عاصرنا ويعاصرنا اليوم، يقولون بذلك ويدينون بهذه الأقوال الباطلة.
جـ- نماذج من تفسير الشيعة للقرآن الكريم.
ذكرت فيما سبق موقف الشيعة من القرآن الكريم وتفسيره، وإذا أردنا أن نذكر شيئًا من تفاسير الإمامية الاثنا عشرية للقرآن الكريم؛ فإننا نرى وجوب الاقتصار على تفسير الآيات التي يدعمون بها ما انفردوا به من آراء، ويستندون إليها في إثباتها، وأخص بذلك ما قالوه في مسألة الإمامة، وأكتفي به لأن الحديث يطول حول نماذج الشيعة من تفسيرهم لكتاب رب العالمين.
والإمامة لها مكانة كبيرة عند الشيعة، بل هي المحور الذي تدور حوله عقائدهم، وترتكز عليه مبادئهم حتى نسبوا إليها وسموا بالإمامية، ولا شك أن الطالب سيقف، وسيتعلم إن شاء الله تبارك وتعالى أن هؤلاء الشيعة الرافضة يقولون: إن الإمامة ركن من أركان الإيمان، ولذلك اهتموا بها كثيرًا، واعتنوا بها كثيرًا.
وسأذكر هنا بعض أقوالهم في مسألة الإمامة، وكيف أنهم فسروا ما ورد من كلمة الإمامة في القرآن الكريم بما يتناسب مع معتقداتهم الباطلة، وما ذهبوا إليه من فساد في ذلك.
مثلًا في قوله تعالى خطابًا لإبراهيم عليه السلام: {إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} [البقرة: ١٢٤.]
هذه الآية يفسرها السيد محمد الطباطبائي بقوله: {إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا} أي: مقتدى يقتدي بك الناس، ويتبعونك في أقوالك وأفعالك.
ويرفض القول بأن المراد بالإمامة النبوة، ويصفه بأنه في غاية السقوط. يعني: يصف من يقول بأن المراد بالإمامة في الآية النبوة، ويقول بأن هذا في غاية السقوط.
ثم يزيد تفسيره للإمامة إيضاحًا فيقول: والذي نجده في كلامه تعالى أنه كلما تعرض لمعنى الإمامة تعرض معها للهداية تعرض التفسير. قال تعالى في قصص إبراهيم عليه السلام: {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا} [الأنبياء: ٧٢، ٧٣.]
وقال سبحانه: {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ} [السجدة: ٢٤]. فوصفها بالهداية وصف تعريف، ثم قيدها بالأمر؛ فبين أن الإمامة ليست مطلق الهداية، بل هي الهداية التي تقع بأمر الله.
هكذا يقول الطباطبائي في تفسير معنى الإمامة في هذه الآية السابقة، وهذا هو الفارق بين الإمامة والنبوة؛ فالنبوة والرسالة -هكذا يقول-: ليستا إلا مجرد إراءة الطريق.
فالإمامة أو النبوة والرسالة عند هذا الرجل لا تعني سوى إراءة الطريق.
وفي ذلك يقول: وبالجملة؛ فالإمام هادٍ يهدي بأمرٍ ملكوتيٍّ يصاحبه، فالإمامة بحسب الباطن ولاية للناس في أعمالهم، وهدايتها إيصالها إياهم إلى المطلوب بأمر الله، مجرد إراءة الطريق الذي هو شأن النبي والرسول، وكل مؤمن يهدي إلى الله سبحانه بالنصح والموعظة الحسنة.
ومن صفات الإمام عند الإمامية: أنه يجب أن يكون إنسانًا ذا يقين، مكشوفًا له عالم الملكوت، متحققًا بكلمات من الله سبحانه وتعالى، وهو أيضًا -أي الإمام- يحضر عنده، ويلحق به أعمال العباد خيرها وشرها، وهو المهيمن على السبيلين جميعًا: سبيل السعادة، وسبيل الشقاوة.

أما أفعال الإمام عندهم؛ فهي خيرات يهتدي إليها لا بهداية من غيره، بل باهتداء من نفسه بتأييد إلهي وتسديد رباني.
أما أقواله كما يقول محمد جواد في تفسيره: يقول: إن قول الإمام نبيًّا كان أو وصيًّا هو قول الله، وهداه هدى الله، وحكمه حكم الله، الذي لا يحتمل العكس.
وبدهي بعد هذا أن يكون الإمام عندهم معصومًا من جميع الرذائل، والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت، عمدًا وسهوًا، كما يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان.
أما مستندهم في هذا فيقول عنه محمد جواد في تفسيره: واستدل الشيعة الإمامية بقوله تعالى: {لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} [البقرة: ١٢٤] على وجوب العصمة للنبي والوصي، ووجه الدلالة: أن الله قد بيَّن صراحة أنه لا يعهد بالإمامة إلى ظالم، والظالم من ارتكب معصية في حياته، مهما كان نوعها، حتى ولو تاب بعدها، ومن صدق عليه كذلك فلن يكون إمامًا.
وقال: ويكفي دليلًا على عصمة أهل البيت -عليهم السلام- شهادة الله لهم بالعصمة في الآية الثالثة والثلاثين من سورة الأحزاب: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} [الأحزاب: ٣٣.]
وهو أيضًا ما فسره به الطباطبائي في "الميزان" حيث قال في تفسير الآية السابقة: فمن المتعين حمل إذهاب الرجس في الآية على العصمة.
وقد حاول محمد جواد في تفسيره أن يعمم القول بالعصمة، وأنكر اختصاص الشيعة بالقول بها، فقال: "وفكرة العصمة لا تختص بالشيعة وحدهم؛ فإن السنة قالوا بها، ولكنهم جعلوها للأمة مستندين إلى حديث لم يثبت عند الشيعة وهو: «لا تجتمع أمتي على ضلالة». والمسيحيون قالوا بعصمة البابا، والشيوعيون بعصمة ماركس ولينين، وقال القوميون السوريون بعصمة أنطون سعادة، والإخوان المسلمون بعصمة حسن البنا.
وكل من استدل بقول إنسان واتخذ منه حجة دليلًا؛ فقد قال بعصمته من حيث يريد أو لا يريد، وفي الصين مئات الملايين تؤمن بعصمة ماوتسي تونا، ويشيدون بتعاليمه، وإذا اختلف الشيوعيون فيما بينهم، وكذلك غيرهم ممن ذكرنا؛ فإنهم يختلفون في تفسير أقوال الرؤساء والمراد منها، لا في وجوب العمل بها... إلى آخر ما ذكر في ذلك."
ولا شك أن هذا كلام لا يخلو من مغالطة؛ ذلكم أن الشيعة لا تنفرد بالقول بالعصمة على إطلاقها؛ فأهل السنة أيضًا قالوا بالعصمة للأنبياء، لكن لم يقل أحد منهم بالعصمة للأئمة من بعدهم، وهذا أمر قد اختص به الشيعة، والشيعة قالوا كل ذلك في تفسيرهم للإمامة، الوارد ذكرها في قول الله -تبارك وتعالى- الكريم في الآية التي ذكرتها آنفًا، في خليل الرحمن إبراهيم: {إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا} [البقرة: ١٢٤.]
هذا لون ونموذج من تفسير الشيعة لكتاب الله تبارك وتعالى الكريم، ولا شك أنه كلام باطل وضلال مبين، وصل إليه هؤلاء الناس بهذا المستوى المنحرف.

المراجع والمصادر

١- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، المتوفى سنة ٨٣٣، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة، حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل، علي محمد الضباع، شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية.
٢- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، سنة النشر: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣- ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي)، أحكام القرآن لابن العربي، دار الكتب العلمية، سنة النشر: -

رقم الطبعة: ط١ : د.ت.
٤- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير ابن كثير،
دار طيبة، سنة النشر: ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
٥- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة سنة النشر: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٦- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان = تفسير السعدي (ط. دار السلام)، بتحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق.
٧- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مكتبة دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٨- السيوطي، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن الكمال بن محمد الخضيري السيوطي، الحاوي للفتاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٩- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار السلام، سنة النشر: ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
١٠- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجنكي الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر
سنة النشر: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
١١- القطان، دكتور مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، الناشر: مكتبة وهبة، رقم الطبعة: ١١، تاريخ الطبعة: ٢٠٠٠
١٢- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
١٣- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، أسباب النزول، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.